

مراجعة مقرر قوانين السوق المالية

١٤٤٠هـ

أ. أصايل بنت أحمد العوهلي

أستاذة مقرر قوانين السوق المالية ومحاضر في القانون التجاري في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود

Asaiel Alohaly, LL.M. Corporate and Securities Law.

Lecturer at King Saud University, Law School.

Need help or approval? asalohaly@ksu.edu.sa

تحذير قانوني

المادة العلمية في هذا المستند ملك لأستاذة المقرر، وهذا المستند مخصص لطالبات مقرر قوانين السوق المالية للفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٤٠هـ، والتي تُدرس كمقرر اختياري في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة الملك سعود، ولا يحق استخدام المادة العلمية في هذا المستند لغير أغراض الدراسة لمقرر قوانين السوق المالية، ولا يحق نشرها أو استخدامها بدون أخذ الأذن المسبق والمكتوب من أستاذة المقرر من خلال مراسلتها على البريد الإلكتروني الرسمي، وذلك قبل النشر أو الاستخدام ب(٣٠) ثلاثون يوم على الأقل.

توصية لطالبات مقرر قوانين السوق المالية

حاولتُ أن يكونَ هذا المستند مرجعاً لك للاختبار النهائي، ومرجعاً أيضاً لحياتك العلمية والعملية، وأعرف جيداً أن هذا المستند لن يُقرأ بشكلٍ جيد بدون الرجوع لقوانين ولوائح هيئة السوق المالية، والتي تُنظّمُ عالماً متغير وسريع؛ هو السوق المالية السعودية. وكما أن الأدلة لا تتجزأ، فعلم قوانين السوق المالية مرتبط بالشركات وعليه أذكرك بأهمية الرجوع لنظام الشركات السعودي. وأخيراً أنصحك بالاطلاع المستمر على موقع هيئة السوق المالية وتداول متابعة التغيرات والتطورات التي تشهدها السوق المالية السعودية، ولا يمكن أن أغفل أهمية قراءة الأحكام القضائية الصادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية والتي تعتبر منصة علمية تقدم لك علم القانون وفن الصياغة.

السوق المالية، صناع القرار، والمشاركين

- **السوق المالية؟** التي تُتداول فيها الأوراق المالية، والأوراق المالية تمثل حقوق مالية للمالكها (والتزامات من مُصدرها) قابلة للتداول في الأسواق المالية مثل الأسهم، أدوات الدين (كالسندات)، الصناديق الاستثمارية والمشتقات المالية.
- **أهمية السوق المالية:** تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، قناة عالية الكفاءة، وسيلة لتنويع الاستثمارات، مؤثر عن الاقتصاد.
- **الجهات الرئيسية في منظومة السوق المالية:** هيئة السوق المالية، شركة السوق المالية (تداول) والأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، مركز إيداع الأوراق المالية، ولا تغفل دورة وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي والتي تضطلع بمراقبة المصارف التجارية ومراقبة شركات التمويل ومراقبة شركات التأمين التعاوني، فنجد أن هذه الجهات من المشاركين في السوق المالية، بمعنى لا يخضعون فقط لقوانين ولوائح هيئة السوق المالية.
- **المشاركون في السوق المالية:** الأشخاص المرخص لهم، الشركات المدرجة، المستثمرين، المستشارين القانونيون، المحاسبون القانونيون.

هيئة السوق المالية

- ▶ مرتبطة مباشرة برئيس مجلس الوزراء، لها كافة الصلاحيات اللازمة لأداء مهامها، ويخضع العاملون فيها لنظام العمل السعودي .
- ▶ يكون للهيئة مجلس يسمى (**مجلس هيئة السوق المالية**)، فيكون رئيسها هو الرئيس التنفيذي للهيئة، والمنفذ لسياساتها .
- ▶ **تختص الهيئة بـ (١)** تنظيم السوق المالية وتطويرها، وتطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية . (٢) تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها . (٣) تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها . (٤) تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين . (٥) الترخيص بتأسيس منشأة ذات أغراض خاصة . (٦) الموافقة على طرح الأوراق المالية . (٧) تعليق نشاط السوق لمدة لا تزيد على يوم واحد . (٨) وضع المعايير والشروط الواجب توافرها في مدققي الحسابات الذين يتولون تدقيق دفاتر السوق والمركز وشركات الوساطة وصناديق الاستثمار والشركات المساهمة المدرجة في السوق، وهنا نجد مثلاً وجود إدارة حديثة نسبياً في هيئة السوق المالية مختصة بمنح تراخيص لشركات المحاسبة التي تدقق على المشاركين في السوق المالية من شركات المساهمة والوساطة وغيرهم . (٩) الموافقة على تأسيس صناديق الاستثمار، منح التراخيص للأشخاص .
- ▶ **الرخص : التعامل، الحفظ، الإدارة، المشورة الترتيب .**
- ▶ تمارس الهيئة صلاحيات واسعة وذلك بموجب الفقرة (ج) من المادة (الخامسة) من نظام السوق المالية والتي تنص على (يتمتع أعضاء الهيئة وموظفوها الذين يحدددهم المجلس بصلاحيات استدعاء الشهود، وأخذ الأدلة وطلب تقديم أي سجلات، أو أوراق أو أي وثائق أخرى قد تراها الهيئة ذات صلة أو مهمة لتحقيقها) .
- ▶ لهيئة السوق المالية حق إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، ولكن القرار غير نهائي وقابل للطعن فيها أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، وهذا مفهوم الدعوى الإدارية والتي يرفعها شخص على الهيئة بسبب قرار صادر منها .

الطرح

- يقصد بطرح الأوراق المالية أي من الآتي: (١) دعوة الجمهور للاكتتاب في الأوراق المالية أو الترويج لها بشكل مباشر أو غير مباشر. (٢) أي تصريح أو بيان أو اتصال يعد من حيث الأثر المترتب عليه بيعاً أو إصداراً أو عرضاً للأوراق المالية.
- حالات طرح الأوراق المالية: طرح عام، خاص، مستثنى، طرح في السوق الموازية.
- الطرح العام: لا يجوز طرح أوراق طرحاً عاماً قبل اتخاذ الترتيبات اللازمة لإدراجها في السوق وفقاً لقواعد الإدراج.
- يجب على المصدر تعيين ممثلين له أمام الهيئة، على أن يكون أحدهم عضو مجلس إدارة والآخر من كبار التنفيذيين.
- يجب على المصدر تعيين مستشارين مالي وقانوني.
- يجب أن يكون المستشار المالي للمصدر مرخصاً له من الهيئة في ممارسة أعمال الترتيب وكذلك في ممارسة أي أعمال أوراق مالية أخرى تكون ذات صلة بالخدمات التي اتفق مع المصدر على تقديمها.
- يجب أن يكون الطرح مصحوباً بنشرة إصدار، كما يجب أن يكون المصدر قد مارس نشاطاً رئيسياً بنفسه أو من خلال واحدة أو أكثر من شركاته التابعة خلال الثلاث سنوات المالية السابقة على الأقل، وأيضاً أعد قوائمته المالية المراجعة عن السنوات المالية الثلاث السابقة على الأقل.
- إذا أجرى المصدر أي تغييرات هيكلية جوهرية، فلا يجوز له تقديم طلب تسجيل أوراقه المالية وطرحها إلا بعد مضي سنة مالية على الأقل من تاريخ انتهاء تنفيذ التغيير ذي العلاقة ويقصد بذلك على سبيل الذكر لا الحصر (التصرف في أي من أصول المصدر يكون قد ساهم في تحقيق ٣٠٪ من إيرادات أو صافي دخل المصدر).
- الطرح الخاص: طرح على مستثمرين ذوي خبرة (حكومة المملكة أشخاص مرخص لهم يتصرفون لحسابهم الخاص، عملاء شخص مرخص له في ممارسة أعمال الإدارة شريطة أن يكون الطرح على ذلك الشخص المرخص له وأن تتم جميع الاتصالات ذات العلاقة بواسطته) أو طرح محدود (وذلك إذا كان مقتصرًا على مئة مطروحاً عليه أو أقل (من غير المستثمرين ذوي الخبرة) وكان المبلغ المترتب على كل مطروح عليه لا يقل عن مليون ريال سعودي .
- الطرح المستثنى: حالات متعددة منها طرح لأوراق مالية تعاقدية، طرح لأسهم جديدة على المساهمين الحاليين لزيادة رأس المال، أوراق مالية صادرة عن حكومة المملكة، طرح على الدائنين في حال الإفلاس (إعادة جدولة الديون وتغيير المركز القانوني من دائن إلى شريك يملك حصة في الشركة)

تداول

➤ شركة مساهمة مغلقة بالكلية لصندوق الاستثمارات العامة، وسنجد أن ذلك منصوصٌ عليه في (المادة السادسة) من النظام الأساسي لتداول والتي تنص على :

" رأس مال الشركة مليار و مائتا مليون ريال سعودي مقسم إلى مائة وعشرين مليون سهم جميعها متساوية القيمة وتبلغ القيمة الاسمية لكل منها (10) عشرة ريالات، وجميعها أسهم نقدية اكتتب فيها كلها صندوق الاستثمارات العامة".

➤ الجهة التنفيذية والتشغيلية للسوق المالية السعودية.

➤ تختص تداول بـ (١) التأكد من عدالة متطلبات الإدراج وكفائتها وقواعد التداول (٢) توفير قواعد وإجراءات سليمة وسريعة ذات كفاية للتسوية والمقاصة من خلال مركز إيداع الأوراق المالية.

➤ لا يجوز إدراج أي أوراق مالية إلا بعد طرحها طرْحاً عاماً ويُستثنى من ذلك : (١) أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة . (٢) أسهم تقدم المُصدر بطلب إدراجها في السوق الموازية، على أن تطرح من خلال طرح السوق الموازية . (٣) أسهم تقدم المُصدر بطلب نقلها إلى السوق الرئيسية . (٣) أي حالة أخرى توافق عليها الهيئة .

➤ الشروط العامة للإدراج: مستوفية للشروط النظامية في المملكة، صادرة وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في النظام الأساسي، قابلة لنقل الملكية والتداول، يُشترط إيداعها في المركز.

➤ الشروط المتعلقة بإدراج الأسهم: (١) يجب أن يكون المُصدر شركة مساهمة . (٢) يشترط في الأسهم موضوع طلب الإدراج أن يكون لها سيولة كافية، حسب الآتي :

- أن لا يقل عدد المساهمين من الجمهور عن ٢٠٠ مساهم عند الإدراج.

- أن لا تقل عن ملكية الجمهور من فئة الأسهم موضوع الطلب عن ٣٠٪ عند الإدراج (تذكري أن حصة السيطرة حسب لائحة الحوكمة هي ٣٠٪، فالمسيطر هو من يملك نسبة تساوي ٣٠٪ أو أكثر من حقوق التصويت في شركة أو من له حق تعيين ٣٠٪ أو أكثر من أعضاء الجهاز الإداري). ولكن يجوز للسوق بعد الحصول على موافقة الهيئة أن تسمح بنسبة مغوية أقل أو بعدد أدنى من المساهمين.

الأشخاص المرخص لهم

- يشترط للترخيص للممارسة أعمال التعامل والحفظ والإدارة أن يكون مقدم الطلب: شركة تابعة لبنك محلي، أو شركة مساهمة، أو شركة تابعة لشركة مساهمة سعودية تمارس أعمال الخدمات المالية. أو شركة تابعة لمؤسسة مالية أجنبية مرخص لها.
- يشترط في الشخص المرخص له أن تكون إدارته ومقره الرئيس في المملكة.
- يجب على مقدم الطلب تقديم خطة عمل مشتملة: وصف تفصيلي لنشاطات أعمال الأوراق المالية التي ينوي مقدم الطلب ممارستها في الأشهر الاثني عشر الأولى على الأقل التي تلي منح الترخيص بما يشمل المنتجات والخدمات التي ينوي تقديمها للعملاء، فئات أو أنواع الأوراق المالية، الأسواق التي ينوي التداول فيها، وصف لطبيعة العملاء المحتملين.
- تقديم القوائم المالية.

الوسيط

- حاصلًا على ترخيص ساري المفعول، يعمل وكيلا لشركة مساهمة مرخص لها بممارسة أعمال الوساطة.
- يقدم بصفة تجارية عرضا للآخرين للحصول على أصول مالية في صورة أوراق مالية عن طريق فتح حساب يمكن عن طريقه تنفيذ صفقات الأوراق المالية.
- يقوم بصفة تجارية بتنفيذ صفقات الأوراق المالية لحسابه الخاص عن غير طريق إصدار الأوراق المالية وذلك من أجل إيجاد سوق في الأوراق المالية أو لتحقيق الربح الناتج من الفرق بين أسعار عروض الأوراق المالية وطلباتها.
- يقوم بصفة تجارية بحيازة أو طرح الأوراق المالية للمصدر أو لشخص مسيطر على ذلك المصدر.
- يعمل على أساس تعاقدى كمدير محفظة.

متعهد التغطية

- ▶ إما يشتري أوراق مالية من مصدرها أو من تابع بغرض عرض وطرح وتسويق هذه الأوراق للجمهور أو يبيع نيابة عن المصدر أو تابع أوراق مالية بغرض عرضها وطرحها على الجمهور. ويسمى بالفقه بـ (ضمان الإصدار)
- ▶ رخصة التعامل: التعامل في ورقة مالية سواء بصفة أصيل أم وكيل، ويشمل التعامل البيع أو الشراء أو إدارة الاكتتاب في الأوراق المالية أو التعهد بتغطيتها.
- ▶ يتعامل: تعني يشتري ورقة مالية أو يبيعها أو يكتبب فيها أو يتعهد بتغطيتها.

نلاحظ - غالباً - وجود خمسة جهات في أي نشرة إصدار

المستشار المالي: هو من يكون مسؤول عن تقييم الشركة، تجهيز وتقديم الملف للهيئة، وإدارة المشروع بشكل عام والمستشارين الآخرين.

متعهد التغطية: هو من يتعهد بتغطية الطرح وغالباً يكون نفس المستشار المالي، لكن ليس بالضرورة.
مدير بناء سجل الاوامر: هو من يقوم بعملية بناء سجل اوامر اكتتاب المؤسسات واستلام العروض على النطاق السعري للتقييم.

مدير الاكتتاب: هو من يكون مسؤول عن اكتتاب الافراد من حيث التغطية لكل يوم من الاكتتاب.

الجهات المُستلمة: هي البنوك التي تستلم او يتم التقديم لطلب اكتتاب الافراد عن طريقها سواء من الفرع او اونلاين.

البنوك التجارية: هي البنوك التي تتعامل معها الشركة بشكل عام في أعمالها، من ناحية قروض وغيره.

تطبيق عملي

- شركة X: شركة مساهمة مفتوحة.
- مثلو المصدر: هند عصام و سعد زيد .
- المستشار المالي: شركة اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة، وشركة جي بي مورقان العربية السعودية المحدودة، شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار. ونلاحظ وجود أكثر من مستشار مالي وذلك بالنظر إلى حجم المشروع وأهمية تنوع الخبرات .
- المحاسب القانوني: إرنست ويونغ وشركاهم، بي دي أو الدكتور محمد العمري وشركاه .
- مدير الاكتتاب ومتعهد التغطية: الائماء للاستثمار، وعادة يكون هناك أكثر من متعهد تغطية إذا كان الطرح ضخماً .
- البنوك المستلمة: الأهلي التجاري، مصرف الراجحي، بنك الرياض .

الإفصاح

- نشرة الإصدار (سياسية توزيع الأرباح، استخدام متحصلات الطرح والمشاريع المستقبلية، الإقرارات، ملخص للعقود الجوهرية، وصف لحقوق حملة الأسهم، تفاصيل أي دعوى قضائية، تقرير المحاسب القانوني)
- نشر قائمة تحدث بشكل يومي تتضمن اسم أي شخص يملك بشكل مباشر ما نسبته ٥٪ أو أكثر من أسهم المصدر المدرجة في السوق .
- نشر قائمة تحدث بشكل يومي تتضمن الملكية المباشرة لأعضاء مجلس الإدارة والمدير المالي والرئيس التنفيذي في أسهم المصدر المدرجة في السوق .
- الإفصاح عن نسبة ملكية المساهمين الذين تظهر نشرة الإصدار خضوعهم لفترة حظر (٦ أشهر إلى سنة) مالم يتم الاتفاق على غير ذلك في نشرة الإصدار والنظام الأساسي . أي لا يملكون التصرف بأسهمهم خلال الأشهر الستة التالية لتاريخ بدء تداول أسهم المصدر في السوق .
- الإفصاح كاملا وغير مضلل، وصحيح بدون تأخير (فورا)، ولكن إذا رأى المصدر أن الإفصاح عن مسألة يجب الإفصاح عنها بموجب قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة يمكن أن يؤدي إلى إلحاق ضرر غير مسوغ به وأنه من غير المرجح أن يؤدي عدم الإفصاح عن تلك المسألة إلى تضليل المستثمرين فيما يتعلق بالحقائق والظروف التي يكون العلم بها ضروريا لتقويم الأوراق المالية ذات العلاقة، فإنه يجوز للمصدر أن يتقدم بطلب لإعفائه من الإفصاح أو تأخير توقيته . ويجب في هذه الحالة أن يقدم إلى الهيئة بسرية تامة بيانا بالمعلومات ذات العلاقة والأسباب التي تدعوه إلى عدم الإفصاح عن تلك المعلومات في ذلك الوقت، وللهيئة الموافقة على طلب الإعفاء أو التأخير أو رفضه، وإذا وافقت الهيئة على طلب الإعفاء فيجوز لها في أي وقت أن تلزم المصدر بإعلان أي معلومة تتعلق بالإعفاء أو التأخير ذي العلاقة .
- إفصاح عن أحداث معينة سواءً جوهرية أم لم تكن، فورا من دون تأخير مثل : خسائر تساوي أو تزيد على ١٠٪، تغير الرئيس التنفيذي للمصدر أو أي تغيير في تشكيل مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة، خسائر تساوي أو تزيد على ١٠٪، أي تغير كبير في بيئة إنتاج المصدر أو نشاطه، دعوى قضائية أو تحكيم أو وساطة إذا كان مبلغ النزاع أو المطالبة يساوي أو يزيد على ٥٪ من صافي أصول المصدر، أي تغير في النظام الأساسي أو المقر الرئيس للمصدر، أي تغير للمحاسب القانوني، الدعوة لانعقاد جمعية عامة أو خاصة وجدول الأعمال، نتائج اجتماع الجمعية العامة أو الخاصة، أي تغيير مقترح في رأس مال المصدر، أي قرار إعلان أرباح أو التوصية بإعلانها أو دفع حصص من الأرباح على حاملي الأوراق المالية المدرجة .

الإفصاح

- يجب على المصدر الإفصاح عن قوائمه المالية السنوية وقوائمه المالية الأولية للربع الأول والثاني والثالث من السنة المالية للهيئة والجمهور فور الموافقة عليها وقبل نشرها للمساهمين أو الغير. وتكون الموافقة على القوائم المالية حسب الآتي:
- القوائم المالية الأولية: تتم الموافقة عليها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة وتوقيعها من عضو مفوض من مجلس الإدارة ومن الرئيس التنفيذي والمدير المالي.
- القوائم المالية السنوية: تتم الموافقة عليها وفقا لأحكام نظام الشركات.
- يجب على المصدر إعداد قوائمه المالية السنوية ومراجعتها وفقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المعتمدة من الهيئة والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وأن يفصح المصدر عنها للجمهور خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من نهاية الفترة المالية السنوية التي تشملها تلك القوائم.
- يجب على المصدر أن يزود الهيئة ويفصح للمساهمين خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من نهاية الفترة المالية السنوية بتقرير صادر عن مجلس الإدارة يشتمل على المعلومات المطلوبة بموجب لائحة حوكمة الشركات ويتضمن عرضا لعمليات المصدر خلال السنة المالية الأخيرة، وجميع العوامل المؤثرة في أعمال المصدر التي يحتاج إليها المستثمر ليتمكن من تقييم أصول المصدر وخصومه ووضعها المالي.
- نلاحظ أن الإفصاح يكون فورا وبدون تأخير لكن مثلا نجد أن تحديد وقت الإفصاح بشكل دقيق جاء عند امتلاك ما نسبته 5% أو أكثر من أي فئة من فئات المصدر ذات الأهمية في التصويت أو أدوات الدين القابلة للتحويل الخاصة بالمصدر خلال فترة لا تتجاوز ثالث يوم تداول تلي تنفيذ الصفقة أو وقوع الحدث الذي أدى إلى تحقق هذه الملكية أو المصلحة، وأن يضمن الإشعار قائمة بالأشخاص الذي يملكون أو يكون لهم مصلحة.

مصطلحات أساسية

- **الحدث الجوهري:** أي معلومة تتعلق بورقة مالية لو علم بها المستثمر لأثرت بشكل جوهري على سعر أو قيمة الورقة المالية التي اشتراها أو باعها.
- **الشخص المطلع:** أي من الآتي بيانه: (١) عضو مجلس إدارة، أو مسؤول تنفيذي أو موظف لدى مصدر ورقة مالية ذات علاقة بالمعلومات الداخلية. (٢) شخص يحصل على المعلومة من خلال علاقة عائلية بما في ذلك من خلا أي شخص له علاقة بالشخص الذي يحصل على المعلومات. (٣) شخص يحصل على معلومات داخلية من خلال علاقة عمل، بما في ذلك الحصول على المعلومات. (٤) شخص يحصل على المعلومات من خلال علاقة تعاقدية. علماً أن التجريم بناء على التداول على معلومات داخلية يكون سواء تم بشكل مباشر أو غير مباشر في ورقة مالية ذات علاقة بالمعلومات الداخلية.
- **المعلومة الداخلية:** تتعلق بورقة مالية، ألا يكون قد تم الإعلان عنها لعموم الجمهور، ولم تكن متوفرة لهم بأي شكل آخر، أن يدرك الشخص العادي بالنظر إلى طبيعتها ومحتواها أو إعلانها أو توفيرها للجمهور يؤثر تأثيراً جوهرياً على سعر الورقة المالية أو قيمتها.
- **تعرفنا أن من يملك أو له مصلحة بما نسبته ٥٪ أو أكثر من أي فئة من فئات أسهم المصدر فيجب على ذلك الشخص أن يشعر السوق بفترة لا تتجاوز نهاية ثالث ثوم تداول يلي تنفيذ الصفقة أو وقوع الحدث الذي أدى إلى تحقق هذه الملكية أو المصلحة، ونجد أن قواعد طرح الأوراق المالية والتزامات المستمرة بينت أن الشخص له مصلحة في أي سهم أو أدوات دين قابلة للتحويل يملكها أو يسيطر عليها أي من الأشخاص الآتي بيانهم: (١) أقرباء ذلك الشخص. (٢) شركة يسيطر عليها ذلك الشخص. (٣) أي أشخاص آخريين يتصرفون بالاتفاق مع ذلك الشخص للحصول على مصلحة أو ممارسة حقوق التصويت في أسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل الخاصة بالمصدر.**
- **التداول:** شراء الأوراق المالية وبيعها.
- **حوكمة الشركات:** قواعد لقيادة الشركة وتوجيهها تشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح. عليك الانتباه أن مصطلح أصحاب المصالح يشمل كل ما ذكر بالإضافة إلى كل من له مصلحة مباشرة أو مباشرة مع الشركة ومن الممكن أن يتأثروا بإجراءات وسياسيات الشركة مثل الدائنين، الحكومة، الموظفين.
- **القوائم المالية:** تقارير توفر معلومات عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة والتي تعد أساسية لاتخاذ القرار الاستثماري أو فهم وضع الشركة أو الجهة.
- **المضارب:** الشخص الذي يقبل المخاطرة بشرائه أو بيعه للأوراق المالية بغرض تحقيق أرباحاً سريعة اعتماداً على صحة توقعاته لحركة الأسعار في المستقبل.

مصطلحات أساسية

- القيمة الأسمية: قيمة الأسهم عند إنشاء الشركة .
- القيمة الدفترية: هي ما يتوقع حامل السهم أن يحصل عليه في حال تصفية الشركة، ويمكن حساب ذلك بقسمة قيمة موجودات الشركة على عدد الأسهم التي يحملها الشخص أو الجهة .
- القيمة السوقية: قيم السوق في السوق والتي تتأثر بقوى السوق؛ العرض والطلب .
- مؤشر سوق الأسهم: هو رقم يلخص حركة أسعار جميع الأسهم المسجلة بالسوق، ويمثل عادة متوسط تلك الأسعار، يعكس مؤشر سوق الأسهم وضع الاقتصاد الوطني، وأداء الشركات المسجلة بالسوق .
- إصدار أسهم حقوق أولوية: طرح أسهم إضافية لمساهمي المصدر الحق في الاكتتاب فيها بما يتناسب مع نسب تملكهم .
- إصدار الرسمة: طرح أسهم إضافية للمساهمين الحاليين، مدفوعة بالكامل من احتياطات المصدر، بنسبة الحصص التي يمتلكها أولئك المساهمين .
- صانع السوق: يقصد به في لائحة صناديق الاستثمار، شخص مرخص له بالتعامل بصفة أصيل يقوم بإدخال أوامر بيع وشراء بشكل مستمر خلال ساعات التداول لغرض توفير السيولة للوحدات المتداولة لصندوق المؤشر المتداول .
- الشكوى: التقدم إلى الهيئة بتظلم أو بطلب حق أو دفع عدوان على حق .
- الدعوى: الشكوى عندما تقيده لدى اللجنة ابتداء من تقديمها في صحيفة دعوى محررة إلى انتهاءها بقرار مكتسب لصفة القطعية .
- فرقة بين الصناديق الاستثمارية والعقارية (الريت)

الفصل في منازعات الأوراق المالية

- ▶ التقاضي على درجتين: لجنة ابتدائية ولجنة استئنافية.
- ▶ متى يكون القرار قطعي؟ (خمس حالات)
- ▶ الدعوى مدنية، جزائية، إدارية.
- ▶ إعادة النظر في الدعوى.
- ▶ الدعوى الجماعية.
- ▶ حسب المادة (الخامسة والعشرون) من نظام السوق المالية فاللجنة تملك جميع الصلاحيات الضرورية للتحقيق والفصل في الشكوى أو الدعوى، بما في ذلك سلطة استدعاء الشهود وإصدار القرارات وفرض العقوبات والأمر بتقديم الأدلة والوثائق.
- ▶ إيداع شكوى في إدارة حماية المستثمر قبل رفع الدعوى: فيه دعم لتسوية المنازعات بالطرق السلمية. ADR
- ▶ مدة التقادم استناداً إلى المادة (الثامنة والخمسون) من نظام السوق المالية مقصورة على ثلاث حالات فقط، وهي المخالفات المتعلقة بنشرة الإصدار، و المتعلقة بتصريح أو بيان غير صحيح يتعلق بواقعة مادية جوهرية، و المخالفات المتعلقة بإيجاد انطباعات مضللة بالسوق أو الأسعار أو قيمة ورقة مالية بأوصاف معينة.

فلسفة التجريم (الإدانة) في السوق المالية السعودية

تنظيم السوق المالية السعودية

- تدخل المشرع السعودي ليكون السوق المالية السعودية سوق منتظم، والمساحات الحرة التي تركها للسوق.
- Market forces (free market) vs state intervention
- عليك قراءة لائحة سلوكيات السوق قراءة دقيقة.

نظريات مرتبطة بالسوق المالية والحوكمة

- Theory of the firm (corporate theory) explained by Berle and Means.
- The Contractarian Theory of the Firm (shareholder wealth maximization is fundamentally market-driven) explained by Edward Freeman.
- Stakeholder Theory: it borrows from shareholder theory that a company should be managed for the benefits of shareholders+ stakeholders.
- Theoretical Rationales for Board Primacy: in the 1970s, John Kenneth Galbraith developed a managerial justification for centralized corporate decision-making. Galbraith argued that group decision-making should be authoritarian in order to protect the organization from poorly informed outsiders. Therefore, power should be exercised by the corporate itself and not shareholders.

مراجع أساسية في مقرر قوانين السوق المالية

- ▶ نظام السوق المالية، لائحة الأشخاص المرخص لهم، لائحة سلوكيات السوق، قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، قواعد الإدراج، قواعد الكفاية المالية، نظام الشركات، لائحة الحوكمة، لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية، لائحة صناديق الاستثمار، قواعد مركز الإيداع الأوراق المالية، قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها.
- ▶ أحكام قضائية صادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.
- ▶ إصدارات هيئة السوق المالية ومن ذلك على سبيل الذكر لا الحصر الاستثمارات المالية وأسواق الأسهم، أمثلة لمخالفات نظام السوق ولوائحه.